

Issue 46, Year 8th 2010 العدد 46 السنة الثامنة

ماهية التخطيط الإقليمي وتحدياته في التنمية المستدامة

الدكتور مطانيوس مخول

الأستاذ في قسم الإحصاء التطبيقي

كلية الاقتصاد – جامعة دمشق

الدكتور عدنان غانم

الأستاذ المساعد في قسم الإحصاء التطبيقي

كلية الاقتصاد – جامعة دمشق

lalmi.fatima@yahoo.fr

الملخص

يسلط هذا البحث الضوء بشكل رئيسي على تكوين المبادئ العامة لاستعمال الأراضي من جهة، وإظهار جوانبه الاقتصادية، والاجتماعية،والبيئية وغيرها من جهة أخرى.

سنتطرق هنا، إلى مناقشة التحديات المؤثرة والمتأثرة بالتخطيط الإقليمي من خلال مساهمتنا في إبراز أهميته ودوره في حل المشكلات التي تواجه التنمية المستدامة [1]، لمساعدة الباحثين والمهتمين بإجراء المزيد من البحوث في هذا المجال، لأن غياب التخطيط الإقليمي في سورية، أدى إلى ظهور خلل واضح في التوازن الاقتصادي والاجتماعي بين الأقاليم المختلفة. وهنا تقع المسؤولية على الجهات المعنية بالتخطيط والتي تتكفل برسم إستراتيجية عملية التنمية المستدامة على صعيد الأقاليم لتحقيق الكفاية التنموية الشاملة لكل منطقة ومحافظة ضمن الإقليم المعنى وبشكل متكامل ومتناسق مع باقي المناطق والمحافظات السورية.

The Concept Of Regional Planning And Challenges In Sustainable Development

Summary

This research sheds light mainly on the composition of the general principles of land use on the one hand, and to demonstrate its economic, social, environmental and other, on the other.

We will address here, to discuss the challenges affecting and affected by the regional planning through our contribution in highlighting the importance and role in solving the problems facing sustainable

development [1], to assist researchers and those interested in further research in this area, because the absence of regional planning in Syria, led to the emergence of defect It is obvious in the economic and social balance between the different regions. Here it is the responsibility of those involved in planning and ensure that the process of finalizing a strategy of sustainable development at the provincial level to achieve a sufficiently comprehensive development of each region and counties within the region, and in an integrated and coordinated with the rest of the regions and governorates of Syria.

ماهية التخطيط الإقليمي وتحدياته في التنمية المستدامة

المقدمة

تبنت سورية منذ ستينات القرن الماضي الخطط الخمسية كأداة في مجال التخطيط، واعتمدت نهج التخطيط المركزي الشامل، حيث تم إحداث هيئة تخطيط الدولة لوضع خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، التي تمخض عنها عدداً من المشاريع والبرامج التنموية الصحية والتعليمية والاستثمارية في المحافظات كافة، إلا أنها لم تراع البعد المكاني (القطاعي) للتنمية على مر الخطط التسع السابقة، إلى أن برز مصطلح "التخطيط الإقليمي" في الخطة الخمسية العاشرة.

وبرزت الأهمية الحقيقية للتخطيط الإقليمي مع تصاعد ظاهرة التحضر السريع، الأمر الذي أدى إلى تزايد الطلب على الخدمات والموارد المحدودة، وهذا شكل تحدياً جديداً لسياسات الحكومة مع مستويات التنمية كافة، لذا بدأ الاهتمام بالتخطيط الإقليمي كإحدى ركائز تحقيق تلك المستويات.

أهمية البحث وأهدافه

تنبع أهمية البحث انطلاقاً مما هدفت إليه الخطة الخمسية العاشرة، سواءً في زيادة الإنتاجية الإقليمية عن طريق تعبئة الموارد المبعثرة في مختلف المناطق السورية، والعمل على الحد من حالة اللا توازن القائمة ودمج خطط التنمية المحلية والخطط الإقليمية بالخطة الوطنية، أم في تبني هدف التنوع الاقتصادي وتوظيف الموارد الإقليمية والمحلية بالشكل الأمثل وتشجيع الاستثمار المحلي والخارجي، والتنسيق والتشابك ما بين مشروعات البنى التحتية وبين النشاطات الاقتصادية والإنتاجية وتحقيق الترابط الوثيق بين التنمية الحضرية والريفية وتطوير المدن ومراكز الخدمات ومراكز الاستقرار البشرية.

وعليه، يهدف هذا البحث إلى:

- التعرف على مدى فعالية الدور الذي يلعبه التخطيط الإقليمي في التنمية المستدامة.
- التعرف على التحديات الناجمة من عدم استخدام التخطيط الإقليمي.

ـ المحاولة في وضع بعض التوصيات التي تسهم في فهم آلية تطوير واستخدام التخطيط الإقليمي تحقيقاً لأهداف التنمية المستدامة.

منهجية البحث

اعتمدنا في إجراء هذا البحث على المنهج الاستقرائي والتحليلي، حيث تم الإطلاع على بعض الدراسات والأبحاث التي أجريت في مجال التخطيط الإقليمي في الدول العربية والأجنبية، بالإضافة إلى جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بتوزع النشاطات السكانية والاقتصادية والموارد الطبيعية في سورية.

أولاً – ماهية التخطيط الإقليمي ودوره

التخطيط الإقليمي هو عبارة عن دمج لكلمتين، التخطيط والإقليم(2)، وتعني الأولى النشاط المتمثل في تحديد أهداف التخطيط وغاياته، والثانية المنطقة الجغرافية التي يُنفذ فيها هذا النشاط، كما أن للتخطيط التنموي الإقليمي عدة تعاريف، يركز معظمها على ما يهدف إليه كل من التخطيط الإقليمي والتخطيط العمراني معاً، غير أننا سنركز هنا فقط على مفهوم التخطيط الإقليمي، الذي هو : " أحد أنواع التخطيط التنموي الذي يتناول ويعالج الأوضاع التنموية في منطقة جغرافية أو إقليم جغرافي معين". (خير، ص.، 2000 ص 40 – 45).

يهدف التخطيط الإقليمي إلى تحقيق أفضل حالة ممكنة لاستعمال إمكانات الإقليم في توفير شبكة خدمات عامة مفيدة اقتصادياً له، وذلك من خلال التنسيق التام بين النشاطات الاقتصادية والاجتماعية لأجزاء الإقليم الواحد وفيما بين الأقاليم، بالإضافة للمشاركة المباشرة للجماهير في صياغة الآراء والقرارات التخطيطية في ضوء الخطة العامة للدولة.(حميشو، ع. ، 2008، ص 10 – 12). وبعبارة أخرى، يهدف التخطيط الإقليمي إلى عملية الربط بين إمكانات الإقليم وموارده وأهدافه وواقعه وإمكاناته التنموية والأهداف الاقتصادية وبين الإطار العمراني وبيئته التحتية والبشرية وصولاً إلى تحقيق أهداف التطوير والتنمية المستدامة، بالإضافة إلى إزالة كافة الفوارق، أياً كان نوعها وشكلها. لذا برزت الحاجة إلى التخطيط الإقليمي باعتباره جزءاً من التخطيط القومي القادر على احتواء مشاكل الإقليم ومجابهتها بصورة مباشرة، بحيث تتكامل الخطط التنموية المحلية آخذة بالحسبان البعد المكاني عند تنفيذ السياسات التنموية على المستوى القومي، وهذا يتطلب الحد التدريجي من المركزية وإحلال اللامركزية كبديل عنها وعلى مختلف المستويات، أي أن العمل بالتخطيط الإقليمي يهدف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف متعددة الأغراض: اقتصادية، واجتماعية، وعمرانية وبيئية وغيرها، مما يضمن الإنماء المتوازن للدولة، وهذا ما أكدته الخطة الخمسية العاشرة (الفصل السادس) في مجموعة الأهداف التي تبنتها، وهي:

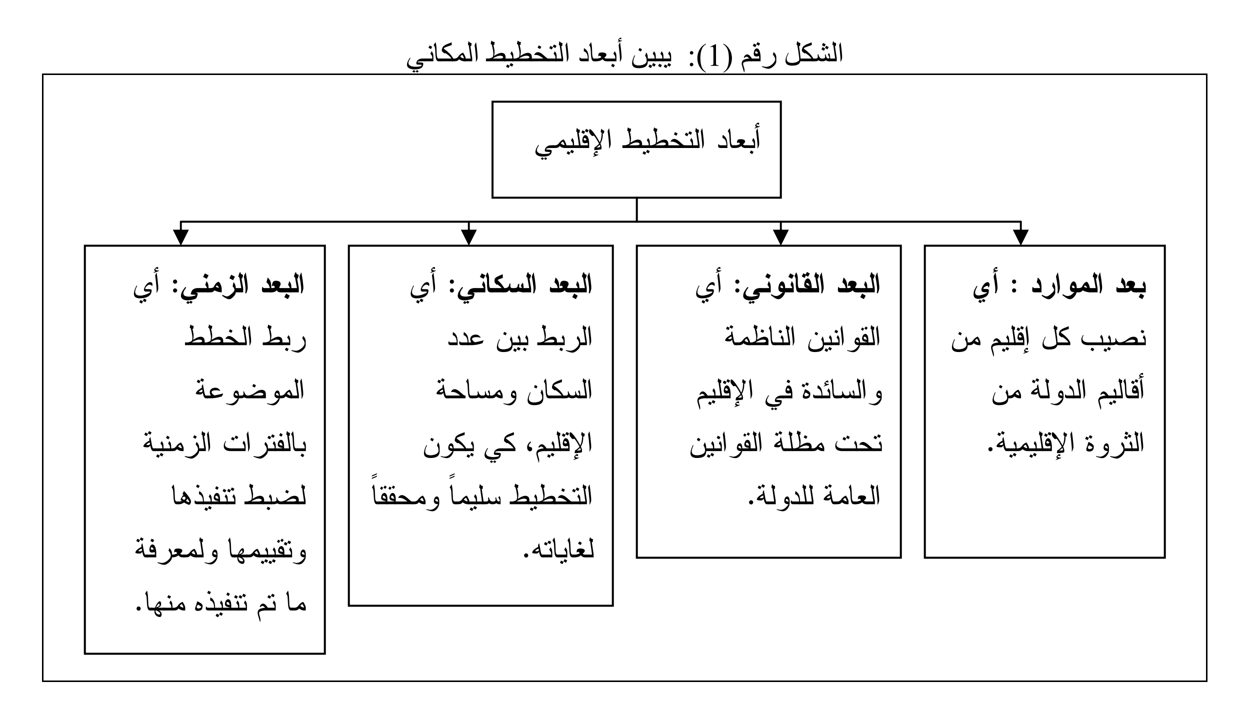
- الحد من حالة اللا توازن القائمة بين الأقاليم والمحافظات بتحقيق الإنماء المتوازن والمستدام على المستوى (الوطني، الإقليمي، المحلي).
- تعزيز منهج اللامركزية والإدارة الإقليمية والمحلية، وذلك ببناء إدارة حكومية رشيدة تتمتع بكفاءة وفعالية وخاضعة للمسائلة.
- تحقيق التكامل والمرونة والشفافية في صياغة وتنفيذ وتقييم الخطط من خلال تعزيز التشاركية.

مجلة علوم إنسانية
JOURNAL OF HUMAN SCIENCES
مجلة دورية محكمة تعنى بالعلوم الإنسانية
Issue 46, Year 8th 2010 العدد 46 السنة الثامنة



ويحكم تنفيذ هذه الأهداف عناصر أربعة، هي: التكاملية، والمنهجية العلمية، واللامركزية والمشاركة الشعبية، لأن هذه العناصر تسهم بمجموعها في تحقيق تنمية عادلة قائمة على الاستخدام الأكف للموارد، أي لا بد من عملية الربط المكاني بالخطط التنموية ، وهذا يرتبط بدوره في العلاقة القائمة بين التنمية والتخطيط من جهة، وفي الأخذ بالحسبان بأبعاد التخطيط الإقليمي المتجسدة، كما في الشكل رقم (1) الآتي :

الشكل رقم (1): يبين أبعاد التخطيط المكاني



هذا وقد بدأ الأخذ بالتخطيط الإقليمي في كثير من الدول، لما له من أهمية كبيرة وتأثيراً إيجابياً في المجتمع، سواءً من الناحية الاقتصادية أم الاجتماعية أم الصحية أم الثقافية وغيرها، ولما يهدف إليه بترجمة التخطيط القومي إلى سياسات تخطيط تفصيلية على مستوى القطاعات أو الأقاليم، فهو يشكل إذن، حلقة الوصل بين هيئات التخطيط المحلية والإقليمية وهيئة التخطيط المركزية، ليساهم في الحد من الفوارق الإقليمية من خلال توزيع ورصد الموارد للمشاريع بين الأقاليم المختلفة وداخل الإقليم الواحد.

إن أهمية الدور الذي يؤديه التخطيط الإقليمي على مستوى الإقليم الواحد صغيراً، غير أنه بغاية الأهمية على مستوى الأقاليم والتي لا يمكن تجاهلها، لهذا حاولت مختلف دول العالم التأكيد عليه كضرورة ملحَّة بهدف تصحيح الاختلافات بين الأقاليم وجعله أداة من أدوات الديمقراطية الحديثة من جهة، وأداة للتنبؤ بالتحولات الاقتصادية والاجتماعية والوقاية من الأخطار الاقتصادية والطبيعية (البيئية) المستقبلية من جهة أخرى. (دلة، س.، 2007، ص 4 – 12). وهذا يقودنا إلى تناول دور التخطيط الإقليمي في التنمية من جوانب رئيسة: اجتماعية واقتصادية وسكانية وصحية وبيئية وغيرها من الجوانب التنموية الأخرى.

<u>ففي التنمية الاجتماعية</u>: يسهم التخطيط الإقليمي، بالآتي:

- تنفيذ برامج متكاملة في مجالات الرعاية والتنمية الاجتماعية كافة، مثل: برامج التعليم والتدريب والتأهيل ومحو الأمية، وبرامج مساعدات الأسر الفقيرة وتقديم القروض والمنح للراغبين في إقامة مشروعات صغيرة تخدم عملية التنمية.
- إقامة المراكز الاجتماعية للشباب والعمل على مبدأ المشاركة الشعبية لتحسين نوعية الخطط التنموية ومحتواها وأهدافها لتحسين أوضاعهم.
- دعم الاستقرار الاجتماعي وسيادة القانون من خلال تعميق معاني الوحدة الوطنية وتعزيز مشاعر الانتماء الوطني وتكريس مسؤولية المواطن وحريته وإعطاء المواطنين فرصة المشاركة بصنع القرار التنموي الخاص بهم.

<u>وفي التنمية الاقتصادية</u>: يتجلى دور التخطيط الإقليمي من خلال مساهمته:

- في مكافحة ظاهرتي الفقر والبطالة، سواءً عن طريق تقديم المساعدات المالية المباشرة أو عن طريق تقديم الخدمات بأي شكل كان (مباشر أو غير مباشر) كتنمية المهارات للفقراء عن طريق التعليم والتثقيف والتأهيل وتقديم العون للمتعطلين عن العمل عن طريق خلق فرص عمل لهم.
- في إعطاء صورة واقعية عن الإمكانات والموارد البشرية والطبيعية لكل إقليم وكيفية استخدامها وتوظيفها بشكل فعال وإيجابي لتحقيق التوازن السكاني، سواءً داخل الإقليم أم مع الأقاليم الأخرى، مما يدفع عجلة النمو الاقتصادي إلى الأمام ويعمل على استحداث فرص عمل جديدة.
- في إعادة توزيع الدخل القومي بين الأقاليم الذي يؤدي إلى زيادة الرفاهية الاجتماعية لكافة أفراد المجتمع وبالتالي إلى إنعاش الاقتصاد الوطني.

<u>وفي مجالات تنموية أخرى</u>: يسهم التخطيط الإقليمي في الآتي:

- تبني الإقليم برامج محددة للإسهام في المحافظة على البيئة وحمايتها من التلوث وتوعية المواطنين بأهمية البيئة وكيفية المحافظة عليها وحمايتها. فضلاً عن برامج النظافة والتشجير وتدوير المخلفات.
- تدعيم الخدمات الصحية على مستوى الأقاليم من خلال البرامج الصحية، فضلاً عن توعية أفراد المجتمع بأهمية الصحة الإنجابية.
- تحقيق الديمقراطية بمفهومها العام من خلال المشاركة الشعبية في صنع القرار، وهذا ما يعزز انطلاق التنمية من القاعدة باتجاه رأس الهرم، ويولد الشعور للمشاركين بأهميتهم ودورهم في رسم أية خطة مستقبلية.

ثانياً- التحديات التي تواجه التخطيط الإقليمي في سورية

ركزت الخطط الخمسية السابقة ما قبل الخطة الخمسية العاشرة في سورية على البعد القطاعي وتوزيع الاستثمارات على مختلف القطاعات، ومن ثم التنسيق مع الوزارات المعنية بدراسة وتنفيذ المشروعات الذي لم يراع غالباً البعد الإقليمي والسكاني الذي يأخذ بالاعتبار توطين الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، وهذا أدى إلى اختلال في مؤشرات التوازن في النمو على

مستوى المحافظات السورية، بالرغم من وضع كل محافظة خطتها السنوية والخمسية، التي أثمرت عن عدد من المشاريع لحل بعض المشاكل ذات أولوية، فمثلاً أنشئت في السنوات الأخيرة المدن الصناعية في دمشق وريف دمشق وعدد من المحافظات الأخرى، كذلك انتشرت الجامعات الخاصة بشكل واسع، غير أن مجمل هذه الجهود والمشاريع لم تكن مترابطة في إطار واحد يضع التصور الكامل للخطة على المستوى السكاني الوطني، فعلى سبيل المثال، لم تحدد الخطة التاسعة الأهداف الإستراتيجية والتنموية لكل إقليم، كما لم تدرس العلاقة المتبادلة بين المحافظات أو المناطق بهدف تقليل التفاوت في مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بين المحافظات المختلفة من جانب آخر، فالخطة الخمسية التاسعة مثلها التي سبقتها من الخطط لم تأخذ بالحسبان المعطيات البيئية والإقليمية والمحلية وإمكاناتها من نقاط القوة والضعف، وهذا أدى بدوره إلى تصاعد مؤشرات اختلال التوازن البيئي في معظم المحافظات السورية وما رافقه من استنزاف وتلوث الموارد المائية السطحية والجوفية وتدهور الأراضي وتراجع المسحات الخضراء ونمو المناطق العشوائية وتدهور نوعية الهواء. ونلخص إلى ما تدل عليه المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية بوجود تفاوت واضح بين المحافظات وعدم توازن جهود التنمية على المستوى المكاني ، مما أدي إلى بروز تحديات عديدة، نذكر منها:

<u>التحدي السكاني:</u>

- **<u>التوزيع الجغرافي للسكان</u>**: شهدت سورية في العقدين الأخيرين نمواً سكانياً واضحاً وتضخماً في مدنها الرئيسية وزيادة ملحوظة في الكثافة السكانية، مم نجم عنه اختلافاً في توزيع السكان جغرافياً من جهة، وعدم تلاءم الموارد الطبيعية وغيرها مع هذا التوزيع الجغرافي للسكان من جهة أخرى، الأمر الذي أدى إلى عدم انسجام الخطط التنموية وتحقيقها لمتطلبات واحتياجات كل إقليم من الأقاليم السورية، وهذا ما يوضحه الجدول رقم (1).

الجدول رقم (1): يبين التوزيع الجغرافي للسكان حسب الأقاليم السورية المتشابهة لعام 2006

الإقليم / المؤشرات	الشمالي (إدلب وحلب)	الجنوبي (دمشق - ريف دمشق - القنيطرة - درعا - السويداء)	الأوسط (حمص - حماة)	الجزيرة (الحسكة - الرقة - دير الزور)	الساحل (اللاذقية - طرطوس)	المجموع الوطني
عدد السكان (مليون نسمة)	5.752	5.497	3.138	3.325	1.693	19.405
المساحة (ألف كم^2)	24.59	29.277	51.102	76.01	4.193	185179
الكثافة السكانية الظاهرية[3] (نسمة/كم^2)	233.8	188.8	31	44	404	105

المصدر: المجموعة الإحصائية لعام 2007 - قسم السكان، ص 60

ونلاحظ من بيانات الجدول رقم (1): أن (83%) من السكان يتركزون في الأقاليم (الشمالي، والجنوبي، والأوسط والساحل) التي تمثل (59%) من مساحة سورية الكلية، وأن أكبر كثافة سكانية تقع في إقليم الساحل.

▪ **الكثافة السكانية** : يُعد الاهتمام بإعادة تنظيم التجمعات السكانية من أهم التحديات التي تواجه عملية التطوير الاقتصادي والاجتماعي في سورية،كما يعتبر العمل على حل المشكلات التخطيطية والتنظيمية من أهم القضايا المطروحة في السياسة العمرانية الراهنة، نظراً لشموليتها الهرم السكاني ولكل تجمع سكاني بجميع مستوياته، سواءً على صعيد المدن أم مراكز محافظات وصولاً إلى التجمعات السكانية الأقل شأناً (أي الصغيرة منها)،بحيث تدرس هذه العملية من كافة النواحي الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وغيرها، وهذا ما يمكننا تلخيصه كدلالات ومؤشرات تعبر عن ذلك، بالجدول رقم (2) الآتي:

الجدول (2): يبين توزع السكان في المحافظات السورية وتباين الكثافة السكانية 2004 و 2025

المحافظة	عدد السكان بالألوف	المساحة كم^2	الكثافة * شخص/كم^2	الكثافة السكانية الظاهرية **	الكثافة السكانية الفعلية(4) **
دمشق وريف دمشق	3811	18140	210.09	129	991
حلب	4037	18500	218.22	223	326
حمص	1534	40940	37.47	38	277
حماة	1391	10160	136.91	138	275
اللاذقية	879	2300	382.17	387	742
دير الزور	1015	33060	30.70	31	311
إدلب	1264	6100	207.21	210	320
الحسكة	1134	23330	48.61	58	79
الرقة	795	19620	40.52	41	80
السويداء	314	5550	56.58	58	152
درعا	839	3730	224.93	231	294
طرطوس	713	1890	371.25	376	492
القنطيرة	67	1860	36.02	-	-
المجموع	17793	185180	96.08	159.25	361.58

المصدر: * تم حسابها اعتماداً على معطيات المكتب المركزي للإحصاء لنتائج تعداد السكان والمساكن لعام 2004
** مأخوذة من التقرير الوطني الاستشرافي "سورية 2025" - المحور السكاني والمجالي - الملحق 2

ويلاحظ من تحليل بيانات الجدول رقم (2) الآتي:

- من مقارنة الكثافة السكانية لعام 2004 مع ما هو وارد في التقرير الاستشرافي، نجد:
  - نزوح للسكان في دمشق وريفها، بسبب شح الموارد المائية وضيق الحالة الاقتصادية للأفراد نتيجة ارتفاع مستوى المعيشة؛
  - ازدياد لعدد السكان في الحسكة سواءً الناجم عن الحركة الطبيعية للسكان(ولادات ووفيات) أم عن الحركة المكانية لهم، وهذا أمر طبيعي سينجم عن توجيهات الدولة الأخيرة بتنفيذ العديد من المشاريع والبرامج التنموية.
- ومن مقارنة الكثافة السكانية الظاهرية مع الكثافة السكانية الفعلية لما جاء في التقرير الاستشرافي، تكون الصورة غير صحيحة، فيما إذا استخدام التخطيط السليم، لأن:
  - محافظة دمشق وريفها من أشد المحافظات اكتظاظاً بالسكان، إذ احتلت الأولوية في معدلات تنفيذ المشاريع الخدمية وغيرها عن سائر المحافظات الأخرى خلال الفترات الزمنية الماضية ، وهذا سيترك أثره العكسي مستقبلاً، وبخاصة في الحد من الموارد الطبيعية واستنزافها، وفي تغيرات مناخية وبيئية ستؤديان إلى نزوح السكان باتجاه المحافظات الأقل اكتظاظاً.



Issue 46, Year 8th 2010 العدد 46 السنة الثامنة

- محافظتي حمص ودير الزور هما أقل المحافظات تعرضاً للضغوط السكانية، وبالتالي الأكثر قابلية لزيادة التوطن البشري فيها، وبالتالي ستصبحان من المحافظات ذات الكثافة العالية مستقبلاً، وهذا يستدعي إمكانية التوسع العمراني في المناطق غير المعمورة.
- المحافظات الثلاث: السويداء والرقة والحسكة، هي من المحافظات ذات الضغوط السكانية الأقل.

- **تزايد عدد السكان في مراكز المدن والهجرة بين المدينة والريف**: تشير الإحصاءات السكانية إلى أن معدل النمو السكاني في بعض مراكز المحافظات أكبر من معدل نمو سكان سورية البالغ (25.8) بالألف، مما يشكل عامل ضغط إضافي على هذه المدن، ونذكر منها: مدينة حلب (30) بالألف، وريف دمشق (32) بالألف، والرقة (29) بالألف، ودير الزور (42) بالألف، والحسكة (47) بالألف، حيث تُعد هذه المدن مستقبلة للسكان سواءً من ريفها أو من المحافظات الأخرى، كما نجد أن معدل النمو السكاني في مراكز محافظات أخرى يقارب من معدل النمو في سوريا، لذا يُطلق عليها بمدن مستقرة نسبياً من الناحية السكانية، مثل: السويداء وطرطوس ودرعا.

وتشير الإحصاءات أيضاً،إلى أن الكثافة السكانية في مراكز المدن قد زادت في العقود الأخيرة بنسبة (1.12)%، الأمر الذي نتج عنه نمو غير مخطط في المدن، ويرجع ذلك إلى الهجرة العشوائية (غير المنتظمة) من الريف إلى محيط المدن الكبرى، نتيجة تمركز معظم أنماط النشاط الاقتصادي والاجتماعي في مراكز المدن، مما أدى إلى ظهور الكثير من مناطق المخالفات العشوائية (مناطق السكن العشوائي)في سورية واستحوذت إلى مساحة كبيرة من محيط هذه المدن، والتي يعيش فيها (30%) من عدد سكان المناطق الحضرية. / للمزيد انظر، بيانات وزارة الإدارة المحلية لعام 2005، والمتعلقة بواقع مناطق المخالفات الجماعية وتركزها، ص 12/

- **الضغوط السكانية على الأرض المعمورة والقابلة للإعمار والمساحات الخضراء:** إن الأرض المعمورة (القابلة للإعمار) مورد محدود في سوريا لأسباب مناخية ومائية وغيرها تتعلق بطبيعة الأرض، حيث بلغت مساحة الأرض المعمورة في عام (2005) ما نسبته (33.6%) من مساحة سورية ، شغلت منها الأرض المستثمرة زراعياً حوالي (90%) و(10%) مباني ومنشآت ومرافق عامة وطرق عامة، وبالتالي تُعد مساحة الأرض المعمورة في سورية أعلى من بلدان الجوار البالغة (20%)، إلاّ أن هذه النسبة نظرية نتيجة خروج مساحات واسعة من الاستثمار بسبب عوامل التآكل البيئي وتوطن العشوائيات فوق مساحة مهمة من الأرض الخصبة (الخطة الخمسية العاشرة، فصل البيئة، ص 678).

ويلاحظ من أن مساحة الأرض المعمورة قد ازدادت من 32.5 % إلى 33.6 % بين عامي 1985 و 2005، ويتوقع لها عام 2025 أن تصل إلى (35.8%) من مساحة سورية الإجمالية، بحيث سيعيش فيها حوالي (95%) من السكان، مع توقع بزيادة طردية للسكان نحو المناطق غير المعمورة، بحيث تكون سرعة تزايد السكان (60 %) أكبر وأسرع منه في توسع الأرض المعمورة (6.6 %)، ولهذا لم يعد الاستثمار الأفقي مجدياً وذا قيمة، وبالتالي يجب ضبط الاستثمار بالمعايير البيئية الصارمة. كما يلاحظ تعرض الأرض الزراعية المستثمرة عام 2005 بالنسبة لعام 1985 للتقلص بسبب توسع المنشآت العمرانية بشتى أنواعها، وهذا سيؤدي


مجلة علوم إنسانية
JOURNAL OF HUMAN SCIENCES
مجلة دورية محكمة تعنى بالعلوم الإنسانية
Issue 46, Year 8th 2010 العدد 46 السنة الثامنة

إلى تدني الإنتاجية الزراعية التي ستهدد الأمن الغذائي (إذا لم تتحقق زيادة في إنتاجية واحدة الأرض أو إذا ما استمر التوسع العمراني عليها)، غير أنه يتوقع أن تزداد مساحة الأرض الزراعية المستثمرة في عام 2025 بمعدل 6% عما كانت عليه في عام 2005. ويلخص الجدول رقم (6)، أهم المؤشرات الدالة لعلاقة الأرض مع التحولات السكانية في سورية للأعوام 1985 و 2005 و 2025.

الجدول رقم (4): علاقة الأرض (المعمورة - وغير المعمورة - الزراعية) بالسكان خلال الأعوام 1985 و2005 و2025

أجزاء غير معمورة		الأعوام			معدل التغير للفترة	
		1985	2005	2025	2005 بالنسبة 1985	2025 بالنسبة 2005
السكان	مليون	-	1.23	1.547	-	26 %
	نسبتهم من المجموع الوطني %	-	6.8	5.4	-	- 21
المساحة	كم2	124935	123022	118942	- 1.5 %	- 3.3 %
	نسبتها من التراب الوطني %	67.4	66.4	64.2	- 1.5	- 3.3
الكثافة السكانية لغير المعمورة (فرد/كم2)		-	10	13	-	30%
أجزاء معمورة						
السكان	مليون	-	16.991	27.175	-	60%
	نسبتهم من المجموع الوطني %	-	93.2	94.6	-	1. 5
المساحة	كم2	60245	62158	66234	3.2%	6.6%
	نسبتها من التراب الوطني %	32.5	33.6	35.8	3.2	6.6
الكثافة السكانية المعمورة (فرد/كم2)		-	273	410	-	50%
الأراضي الزراعة المستثمرة	كم2	56228	55608	58942	- 1.1 %	6 %
	نسبتها من التراب الوطني %	30.36	30.03	31.83	- 1.1	6

المصدر: حسبت اعتماداً على البيانات المأخوذة من المجموعات الإحصائية الزراعية لوزارة الزراعة والإصلاح الزراعي للأعوام (1985 – 2005) - التقرير الوطني الأول الأساسي لمشروع سورية 2025، والمجموعة الإحصائية السورية 2007 الجدول(4،7) ص 213 ، بكور، ي. ، 2004، ص 112 – 115 .

ونلخص مما سبق، بأن التحدي السكاني يتجلى كتحدي اقتصادي يتمثل في عدم التوازن بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي، الأمر الذي يؤدي إلى تزايد المشكلات الخاصة بالغذاء والمياه من

جهة، وكتحدي اجتماعي ينتج عن النمو السكاني المتزايد معضلات اجتماعية خطيرة، منها: ارتفاع البطالة وتزايد حدة الفقر وانتشار المجاعة والأمية وغير من جهة أخرى.

<u>التحدي العمراني</u>: ما زال الاهتمام بالتخطيط العمراني حتى الآن في سورية قاصراً وغير مراعياً للتوازن الإقليمي، وهو يهتم فقط بالتوزيع غير المتكافئ للسكان، وبتلبية متطلبات المحافظات الناجمة عن التزايد السكاني، لأن التوسع العمراني في المنطقة العمرانية الموجودة امتد إلى المناطق المجاورة لها بشكل غير مخطط ومدروس، مما أدى إلى تشوهات في النسيج العمراني من جهة، وفي الاكتظاظ السكاني غير المألوف في المناطق الممتدة للمنطقة العمرانية، سواءً أكانت هذه المناطق منظمة عمرانياً أم غير منظمة عمرانياً ، وقد أُطلق على هذه الأخيرة بمناطق المخالفات الجماعية " بمناطق السكن العشوائي " من جهة أخرى. إذن حدثت تنمية عمرانية على طول وبين الطرق الممتدة من المنطقة العمرانية الموجودة إلى المنطقة العمرانية ذي الضغط العمراني المرتفع (دراسة لوكالة جايكا اليابانية حول إقليم دمشق، الفصل السادس، ص4).

يواجه سورية الآن تحدياً كبيراً يتمثل في قصور عدد المساكن عن عدد الأسر الطالبة لها، أي يعني أن هناك فارق كبير بين عدد المساكن والطلب المتزايد عليها، حيث ازداد عدد المساكن في عام 2004 عما كان عليه عام 1994 بـ 41.65 % ، غير أنه مازال لا يغطي حجم الطلب المتزايد عليه من قبل الأسر التي تزايدت وبنفس الفترة بـ 43.36 % ، ويسود هذا في معظم المحافظات بدرجات متفاوتة، أي أن محافظات السويداء والحسكة والقنيطرة تعاني أكثر من غيرها قصوراً في عدد المساكن، ثّم يليها درعا والرقة وإدلب، بالرغم من معاناة هذه المحافظات من الكثافة السكانية الأدنى من المعدل العام، وهذا يعكس ضعف حجم التنمية لهذه المحافظات وخاصة العمرانية منها، مما يحتم التركيز على تنميتها لتسمح من تخفيف الهجرة نحو المدن الكبرى المجاورة ولتسهم في الاستقرار فيها.

وتعود أسباب التفاوت في مؤشرات قطاع الإسكان إلى التغير التدريجي لتوجهات الدولة الاجتماعية في قطاع الإسكان، بحيث أصبح الحصول على مسكن يشكل تحدياً حقيقاً لمعظم طالبها من شرائح المجتمع المختلفة، بسبب محدودية الدخول وارتفاع أسعار العقارات وعدم تأمين الأراضي المعدة للبناء نتيجة القانون رقم / 60 / لعام 1979، وعدم قدرة الدولة على مواكبة هذا الطلب، أدى إلى انتشار مناطق السكن العشوائي التي لا تخضع للتخطيط العمراني وخاصة في المدن الرئيسة، وهذا ما تدل عليه بعض المؤشرات في الجدول رقم (6)، لذا سعت الحكومة لسد جزء من الطلب المتراكم على المساكن من خلال المساكن القائمة (الخالية أو قيد الإكساء) والتي تراجعت في عام 2004 عما كانت عليه عام 2002 بـ (12.51 - %)، وهذا يدل على معضلة حقيقية، تواجه الدولة والمواطن على حدٍ سواء. ويضاف إلى ذلك، ما أصدرته الدولة في هذا الشأن من قرارات وقوانين، إذ تم إصدار القانون /6/ لعام (2001) المتضمن تعديل قانون الإيجار السابق، ليحقق التوازن من حيث العلاقة بين المؤجر والمستأجر، بهدف تسهيل طرح استثمار عشرات الألوف من المساكن الشاغرة، وهذا ما يمكن ملاحظته في الجدولين رقم (5) ورقم (6).

الجدول رقم (5): تطور عدد المساكن حسب المحافظات وفق تعداد عامي 1994– 2004

المحافظة	عدد الأسر	عدد المساكن	معدل النمو السنوي للسكان	معدل زيادة عدد الأسر 1994 -	**معدل النمو السنوي لعدد المساكن بين**



Issue 46, Year 8th 2010 العدد 46 السنة الثامنة

	عام 1994	عام 2004	عام 1994	عام 2004	2004	2004	**عامي 2002 و 2004**
دمشق	271378	340864	296711	378348	10.8	23.1	24.6
ريف دمشق	479543	706498	550639	780499	31.2	39.5	35.5
حلب	272971	426228	358051	526395	32.8	45.8	39.3
حمص	190849	271500	221383	312930	23.1	35.8	35.2
حماة	163512	233563	186369	268121	23.5	36.3	37.0
اللاذقية	132778	185135	173917	241287	16.5	33.8	33.3
دير الزور	135760	201685	156054	229237	33.5	40.4	39.2
ادلب	139468	181195	149333	209572	22.3	26.5	34.5
الحسكة	90024	132874	101228	150665	35.1	39.7	40.6
الرقة	103093	143051	131838	190641	17.9	33.3	37.6
السويداء	76053	120163	88966	127581	36.7	46.8	36.7
درعا	85546	120843	90450	138160	33.5	45.0	43.3
طرطوس	50083	132843	56603	74295	15.6	25.0	27.6
القنيطرة	6926	64135	8489	12798	31.7	43.7	41.9
المجموع	2197484	10624	2570031	3640529	26.6	36.7	34.4

المصدر: حسبت اعتماداً على نتائج تعدادي عامي 1994 و 2004 - المكتب المركزي للإحصاء.

الجدول رقم (6):بعض مؤشرات قطاع الإسكان حسب نتائج تعداد عامي 1994 و 2004

المؤشر	**1994**	**2004**	معدل التغير لعام 2004 بالنسبة لعام 1994
عدد المساكن	2570031	3640529	41.65
عدد الأسر	2197484	3150353	43.36
المساكن المشغولة	2058265	3006227	46.06
المساكن الخالية وقيد الإكساء	511766	634302	23.94
نسبة المساكن الخالية وقيد الإكساء %	19.91	17.42	- 12.51
نسبة المساكن المتصلة بشبكة صرف صحي عامة %	62	73.8	19.03
نسبة المساكن المزودة بالمياه من شبكة عامة %	74	88.3	19.32

نسبة المساكن المزودة بالكهرباء من شبكة عامة %	96	98.5	2.26
متوسط حجم الأسرة	6.25 فرد	5.55 فرد	- 11.2
وسطي عدد الأفراد في المسكن	6.7 فرد / مسكن	5.8 فرد / مسكن	- 13.43
حصة الفرد من المساحة الطابقية (للمساكن المشغولة)	14.4 م^2	17.9م^2	24.31
معدل النمو السكاني السنوي %	3.7	2.58	- 30.27

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء ـ بيانات التعداد العام للمساكن لعامي 1994 - 2004

تحدي المياه والموارد المائية: تعد محدودية الموارد المائية في جميع الأقاليم السورية من أهم التحديات التي تواجهها، وتعيق التنمية العمرانية فيها، لأن ما تظهره الأحواض المائية وفقاً لتقسيماتها الجغرافية من اضطرابات متباينة بقيمها وبتوازنها السالب والإيجابي ، وهذا يدل على مدى الاستجرار الزائد للمياه نتيجة زيادة السكان واعتماد الزراعة المروية، مما أدى إلى مشكلات بيئية تمثلت في شح المياه الجوفية وزيادة ملوحة الأراضي ، بالإضافة إلى تقدم مياه البحر باتجاه المياه العذبة وتقلص المساحات الخضراء بسبب امتداد الكتل الإسمنتية إليها، وهذا يؤثر بشكل أو بآخر على المناخ والتصحر اللذان يؤثران بدورهما على المخزون الجوفي للمياه.

وبشكل عام، نلاحظ من بيانات الجدول رقم (7)، حالتين أشد تعاكساً من حيث حالة التناسب بين السكان والموارد المائية " بردى والأعوج" /فائض سكاني/ و " حوض الفرات وحلب" / فائض مائي/ ، وفي كلتا الحالتين يجب تحقيق التوازن التنموي والمواءمة بين كل من الفائض السكاني والمائي عند التوسع العمراني المخطط والمنظم وعدم إفساح المجال أمام الامتداد العمراني غير المنظم والجائر في أغلب الأحيان، وهذا يتطلب مراعاة الإمكانات المتاحة سواءً بجر المياه إلى الأقاليم ذات الندرة أو بانتقال السكان إلى الأقاليم ذات الوفرة المائية وبشكل سليم وصائب.

الجدول رقم (7): الأقاليم الجغرافية حسب الأحواض المائية

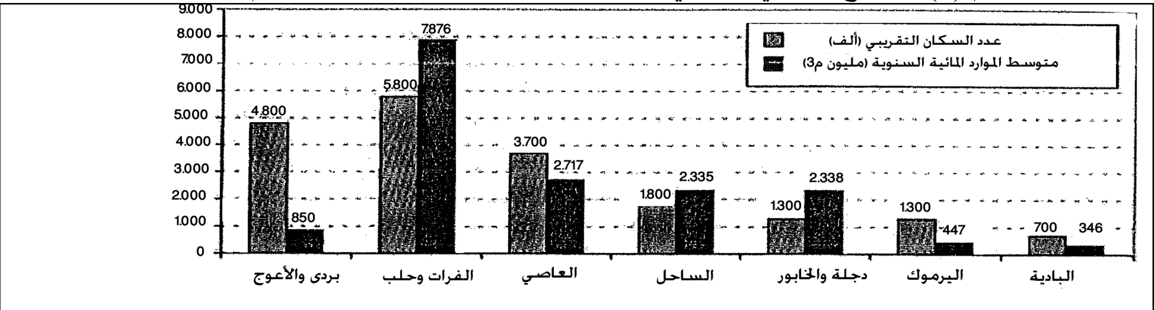
اسم الحوض	بردى والأعوج	خابور ودجلة	الفرات وحلب	العاصي	الساحل	اليرموك	البادية
المساحة كم^2	8063	21.129	51.238	21.624	5.049	6.724	70.78
التوازن المائي	-143	-1.785	1.027	-3.4	458	1-	50
المدن الرئيسة	دمشق	الحسكة	حلب والرقة	حمص وحماة	طرطوس	درعا	البادية

المصدر: حسب بيانات وزارة الري عام 2003، ص 210

ويلاحظ حسب إحصاءات وزارة الزراعة تراجع نصيب الفرد من المياه في سورية من (1015) م^3 للفرد/ سنة إلى (747) م^3 للفرد/ سنة (وزارة الزراعة ـ مشروع البرنامج الوطني للتحول إلى الري الحديث،2005 ، ص34) ومن المتوقع أن يصل نصيب الفرد من المياه عام (2025) إلى حدود خط الفقر المائي المتوقع (500) م^3 للفرد/ سنة، لأن التزايد السريع للسكان بمعدل وسطي يفوق نصف مليون نسمة سنوياً سيؤدي إلى تفاقم العجز المائي، الذي يدق بناقوس الخطر لحدوث أزمة بنيوية على مستوى الأمن المائي والغذائي، وهذا ما يوضحه الشكل رقم (3) ، من خلال إعطاءه فكرة لنا عن مدى التوازن بين الموارد المائية المتجددة وعدد السكان التقريبي في كل من الأحواض المائية الرئيسة بالمقارنة مع خط الفقر المائي الأعلى ، وهو (1000) م^3 للفرد/ سنة.

مجلة علوم إنسانية
JOURNAL OF HUMAN SCIENCES
مجلة دورية محكمة تعنى بالعلوم الإنسانية
Issue 46, Year 8th 2010 العدد 46 السنة الثامنة


الشكل رقم (3): التوزع السكاني التقريبي بالنسبة للموارد المائية المتجددة بنهاية عام 2007



المصدر: (عن الهيئة العامة لشؤون البيئة)

التحدي البيئي: يتجلى هذا التحدي حالياً في: استنزاف الغلاف الجوي وتقلص التنوع الحيوي الحيواني والنباتي البري والمائي وتلوث التربة والمياه والهواء والتغيرات المناخية (كالاحتباس الحراري وما ينتج عنه من جفاف، وحرائق وتصحر، وأعاصير،وفيضانات وغيرها) ونقص في الموارد المائية. ويعتبر الإنسان المسؤول المباشر في ظهور هذا التحدي بسبب جشعه الرأسمالي. لهذا استهدفت خطة العمل الوطنية البيئية بشكل استراتيجي على ترسيخ البعد البيئي في جميع السياسات والخطط والبرامج الوطنية وحماية الموارد الطبيعية والتنوع الحيوي والتراث الحضاري والصحة العامة والتوسع في استخدام الطاقات النظيفة والمتجددة في إطار التنمية المستدامة، وذلك بغية:

- الحفاظ على الموارد الموجودة وتأمين استدامتها وهي (المياه، الأرض الخضراء، الهواء... الخ).
- التقليل من المنعكسات السلبية على البيئة والناجمة عن المخرجات السكانية (النفايات الصلبة، الصرف الصحي).

ونخلص مما سبق، بالإضافة لما أشارت إليه الدراسات إلى وجود مشكلات بيئية متعددة ومتداخلة فيما بينها سواءً من حيث الأسباب أم من حيث الآثار الناجمة عنها أم من حيث مصدرها وتوزيعها الجغرافي وفقاً لأولوياتها، وهذا يتضح بالجدول رقم (8) الآتي:

الجدول رقم (8): يبين المشكلات البيئية ذات الأولوية من حيث آثارها وأسبابها ومصدرها وتوزعها الجغرافي

المشكلة	الآثار الرئيسة	الأسباب المباشرة	مصدر المشكلة	الموقع
استنزاف الموارد المائية	- تناقص الإنتاجية الزراعية. - عدم توفر مياه الشرب بالكميات المطلوبة، نتيجة شح وجفاف بعض الينابيع.	- استخدام طريقة الري السطحي التقليدي. - الضخ الجائر للمياه الجوفية ، بسبب زيادة الضغوط السكانية وعدم صرف المياه عن شبكات الصرف الصحي.	- زيادة الطلب على المياه، وضياع نسبة لا بأس بها من مياه الشرب عبر شبكات المياه. - استنزاف نبع بردى.	حوض بردى والأعوج
تلوث مصادر المياه	- زيادة انتشار الأمراض والأوبئة المنقولة عن طريق المياه. - خطر الإصابة بالأمراض غير المعدية(التسممات، السرطانات).	- نقص في عدد محطات معالجة المياه والصرف الصحي. - الصرف الصناعي غير النظامي - استخدام تقنيات زراعية غير مناسبة.	- مياه الصرف الصحي. - معمل الأسمدة ونفايات الصناعات الأخرى. - الدباغات والصناعات الصغيرة. - صرف مخلفات معاصر الزيتون.	نهر العاصي، وحوض بردى والأعوج، حوض قويق ونهر الساجور، حوض الساحل ودرعا وإدلب.
تدهور الأراضي وتعرية التربة	- تناقص الإنتاجية الزراعية. - زيادة رقعة التصحر.	- تملح التربة. - الرعي الجائر، والتنظيم غير المناسب للاستعمالات الأراضي ، وحرائق الغابات، والانجراف المائي والريحي،	التعرية المائية والريحية	حوض الساحل حوض البادية
تراجع نوعية الهواء	زيادة الأمراض والوفيات المبكرة الناتجة عن الأمراض التنفسية	الازدحام المروري، ووسائط النقل القديمة، ونوعية الوقود وانبعاث الغازات الصناعية غير النظامية وغيرها	التملح وتدهور الغطاء النباتي، مصافي النفط، وسائل النقل، معامل الأسمنت ومحطات توليد الطاقة ومكبات النفايات.	حوض الفرات، حمص، دمشق، حلب ودرعا وحماة وبانياس وطرطوس
التخلص غير السليم من النفايات الصلبة	- الروائح الكريهة والقمامة والأدخنة. - الخطر على الصحة العامة.	- المواقع غير المناسبة للتخلص من النفايات والإدارة غير السليمة لها.	- النفايات الصناعية الخطرة. - الإدارة السيئة لمواقع المكبات.	حمص وحلب
تلوث البيئة الحضرية (نمو المناطق السكنية والصناعية والعشوائية معاً)	- ظروف العيش غير سليمة في المناطق العشوائية. - فقدان التراث الحضاري	- التخطيط العمراني غير المناسب، وتزايد الهجرة من الريف إلى المدينة. - الاستخدام غير المناسب للأراضي.	نمو المناطق العشوائية	حوض بردى، الغوطة الشرقية- ريف دمشق وحلب.

المصدر: وزارة الإدارة المحلية والبيئة 2007، ص 20 – 28 ؛ الوضع البيئي في سورية 2002، ص 14 – 16

ويلاحظ من خلال إحصاءات وزارة الإدارة المحلية والبيئة، أن واقع النفايات الصلبة والخطرة يشكل خطورة بحد ذاتها على الإنسان ومحيطه سواءً في معالجتها (الحرق غير المشروع لها، لعدم وجود وسائل تحكم بالغازات المنبعثة منها، أو لعدم جمع الرشاحة الناتجة عنها) أو في كيفية نقلها إلى المكبات المجاورة(مكبات مفتوحة) للمدن الرئيسة، وهذا من شأنه أن يؤثر على المياه السطحية والجوفية وتلوث الهواء وتكاثر الحشرات والقوارض وغيرها من الأخطار الصحية التي تصيب السكان، ولا يختلف واقع النفايات المنزلية عما سبق وأشير إليه، إلاّ أن نصيب الفرد منها (كغ/ اليوم) متفاوت من وحدة إدارية لأخرى، فهو يتراوح بين 0.1 و 1.1 كغ/ باليوم للشخص الواحد.

(وزارة الإدارة المحلية والبيئة، 2007، ص24 و28)، وبالرغم من ذلك، تبذل الجهات المعنية جهوداً لإنشاء محطات لمعالجة مياه الصرف الصحي في كافة التجمعات السكانية، وقد تم تشغيل محطات المعالجة في عدد من المدن، إلاّ أن محطتي المعالجة في دمشق وحلب يُعدان من أكبر محطات المعالجة لمياه الصرف الصحي في سورية، وهذا ما يتضح في بيانات الجدول رقم (9)، الآتي:

الجدول رقم (9): توزع محطات معالجة مياه الصرف الصحي في سورية

المدينة	عدد الأشخاص المخدمين (ألف نسمة)	نوع المعالجة	استطاعة المحطة 1000 م^3/اليوم	بدء التشغيل	استخدام المياه المعالجة
دمشق	2500	الحمأة المنشطة	485	1997	الري
ريف دمشق /الزبداني/	-	برك مهواة	10	قيد الإعلان	الري
ريف دمشق /البنك/	-	الحمأة المنشطة	5	قيد التنفيذ	الري
ريف دمشق /حران العواميد/	-	نباتات مائية	0.2	قيد الاستثمار	الري
حلب	1500	بحيرات الأكسدة المهواة	383	2002	الري
حمص	517	الحمأة المنشطة	130	1999	الري+ الصرف إلى نهر العاصي
اللاذقية	500	الحمأة المنشطة	115	2005	الصرف إلى البحر
طرطوس	131	الحمأة المنشطة	42	2005	الصرف إلى البحر
درعا	124	الحمأة المنشطة	22	2005	الري
حماة	400	الحمأة المنشطة	70	2003	الصرف إلى النهر
السويداء	155	مرشحات بيولوجية	19	2004	الري
ادلب	183	بحيرات أكسدة مهواة	30	2004	الري
الحسكة /رأس العين/	-	بحيرات أكسدة مهواة	6	قيد الاستثمار	الري
السلمية	45	بحيرات أكسدة	7	1993	الري

المصدر: وزارة الإسكان والتعمير، 2007، ص 18

<u>التحدي الصحي:</u> تظهر الدراسات بالتحسن الملحوظ للمؤشرات الصحية في سورية، كارتفاع متوسط العمر من (70.5 سنة) عام 2000 إلى (72 سنة) عام (2007) مترافقاً مع انخفاض معدل وفيات الأمهات من 107 إلى 58 حالة وفاة لكل 100 ألف ولادة حية ما بين عامي 1994 و 2007، وانخفاض معدل وفيات الأطفال والرضع ، وقد ترافق هذا بازدياد عدد المشافي الحكومية والخاصة وعدد أسرتها، وكذلك عدد المراكز الصحية والنقاط الطبيِّة، مع انخفاض حصة الطبيب الواحد من السكان بنسبة (3.6%) ، وهذا يدل على مدى الاهتمام الذي توليه الدولة لقطاع الصحة؛ وبالرغم من الإنجازات التي تحققت في المجال الصحي خلال الفترة الماضية، إلاّ أن الأداء العام لقطاع الصحة مازال ضعيفاً ويحتل المرتبة 15 عربياً، أي أن سورية مازالت تواجه عدداً من التحديات، نوجزها بالآتي:

* جودة الرعاية الصحية والمتمثلة بسهولة الحصول على الرعاية الصحية واستدامتها، وفعالية الرعاية وكفاءتها، ومدى توفرها في الوقت المناسب ومدى الأمان وسلامة البيئة للمرافق التي تقدم الرعاية الصحية.

* اعتماد المشافي أو الاعتراف فيها، لأن الاعتماد ليس غاية، بل وسيلة لضمان تحسين الجودة، بحيث تهف سياسة الاعتماد إلى : تحسين نظام الخدمة الصحية عن طريق دمج المشافي بشبكة متكاملة للرعاية الصحية، وتحسين الجودة عن طريق تطوير طرائق الممارسة السريرية، وأيضاً تنظيم العمل لحماية مصالح المرضى، من خلال جعل مؤسسات الرعاية الصحية خاضعة للمساءلة القانونية.

* التعليم الطبي والبحث العلمي الصحي. الزيادة السكانية المتطردة وما يرافقها من ازدياد الطلب على الرعاية الصحية بكافة أشكالها الوقائية والعلاجية والتوعوية.

* التلوث البيئي وما يلعبه من دور في التأثير على صحة السكان وزيادة الطلب على الخدمات.
* تزايد الفجوة بين الموارد وكلفة الخدمات الصحية، وهو يُعد تحدياً تطبيقياً، لأنه يكمن في تحقيق التوازن ما بين الإنفاق على خدمات الصحة وقلة موارد الدولة لتمويل هذه الاحتياجات، بالإضافة إلى ارتفاع كلفة تقديم الخدمات الصحية المترافقة مع انخفاض دخل الفرد والتضخيم الاقتصادي وهو يشكل تحدياً آخر يتمثل بقدرة النظام الصحي على الاستجابة مع تزايد الطلب على الخدمات الصحية والاستمرار في تقديمها بالجودة والكفاءة نفسها.
<u>التحدي التعليمي</u>: يبرز هذا التحدي في خلق نظام شامل لإصلاح النظام التربوي من الحضانة إلى الثانوية العامة مبني على أن الطالب مركز التعليم، وليس الأستاذ ، لأن المعرفة أصبحت متوفرة وليست نادرة ومحصورة في المعلم لتنشئة جيل قادر على المبادرة والمنافسة ببرامج شاملة لإصلاح التعليم.
يشكل ارتفاع معدلات الخصوبة في سورية (2.46% سنوياً) ضغطاً فعلياً على مراحل التعليم كافة ، سواءً من حيث البنية التحتية، أم من حيث الاستيعاب لأعداد الطلبة في الفترات الزمنية القادمة، وهذا يحتم تحدياً وطنياً حقيقياً لجهة تأمين مستلزمات التعليم المادية والبشرية آخذين بالحسبان نوعية المخرجات من تلك مراحل التعليمية. ونذكر هنا، بعضاً من هذه التحديات:
- المنهاج المدرسي : هو أحد التحديات الحقيقية التي تواجه السياسة التعليمية كونه بحاجة دائمة للمتابعة والتطوير، لأنه يشكل عبئاً معرفياً متواصلاً ، يضاف إليه التكلفة الكبيرة والعالية، وخاصة عند تبني سياسة مجانية التعليم، بالإضافة إلى أن عدد المدارس وتوزعها في التجمعات السكانية غير كافية ولا تفي بما يلبي احتياجات هذه التجمعات السكانية من الخدمات التعليمية، لتكون دافعاً لظاهرة بغاية الخطورة إذا ما عولجت وبترت في حينها، ألاً وهي ظاهرة " التسرب المدرسي"، التي تشكل تحدياً من نوع خاص يتعارض مع التشريعات النافذة التي تنظم هذا القطاع التنموي الحيوي. (دياب، آ.، 2007، ص 19)
- التعليم الجامعي: ونتيجة ارتفاع أعداد الطلاب في المرحلة الثانوية، فإن الجامعات السورية ستواجه تحدياً حقيقياً، يبرز في سياسة القبول الجامعي " سياسة الاستيعاب الجامعي" ذات البعد

التنموي الاجتماعي- الاقتصادي ، التي تتصف بعدم المعيارية في الاختيار والتوجه العلمي، وعدم ربطها بشكل فعلي مع احتياجات سوق العمل، غير أن تلك السياسة تركز فقط على الاكتفاء بالخبرة واكتساب المعرفة للطالب ناهيك عن ميل الطالب وإمكاناته الفكرية في اختيار الاختصاص الملائم، بالإضافة إلى ما تتركه تلك السياسة من تكاليف عالية تتحملها الدولة مقابل الإنتاجية المتواضعة دون تطبيق قواعد استرداد تلك التكاليف وفقاً لمعايير اجتماعية وفنية من جهة، ومن عدم تمتع المراكز البحثية العلمية في الجامعات بالاستقلالية المالية من جهة أخرى، الأمر الذي يدعو إلى عدم مساهمة الأساتذة في عملية البحث العلمي والنش، بالرغم من إجادتهم للغة ثانية غير لغة الأم ومهارتهم في كيفية استخدام الانترنت التي تلعب دوراً كبيراً في تطوير معارفهم وعدم تكوين فجوة التواصلية مع مستجدات العلم. (عبد الواحد، ن.، 2007، ص 16)

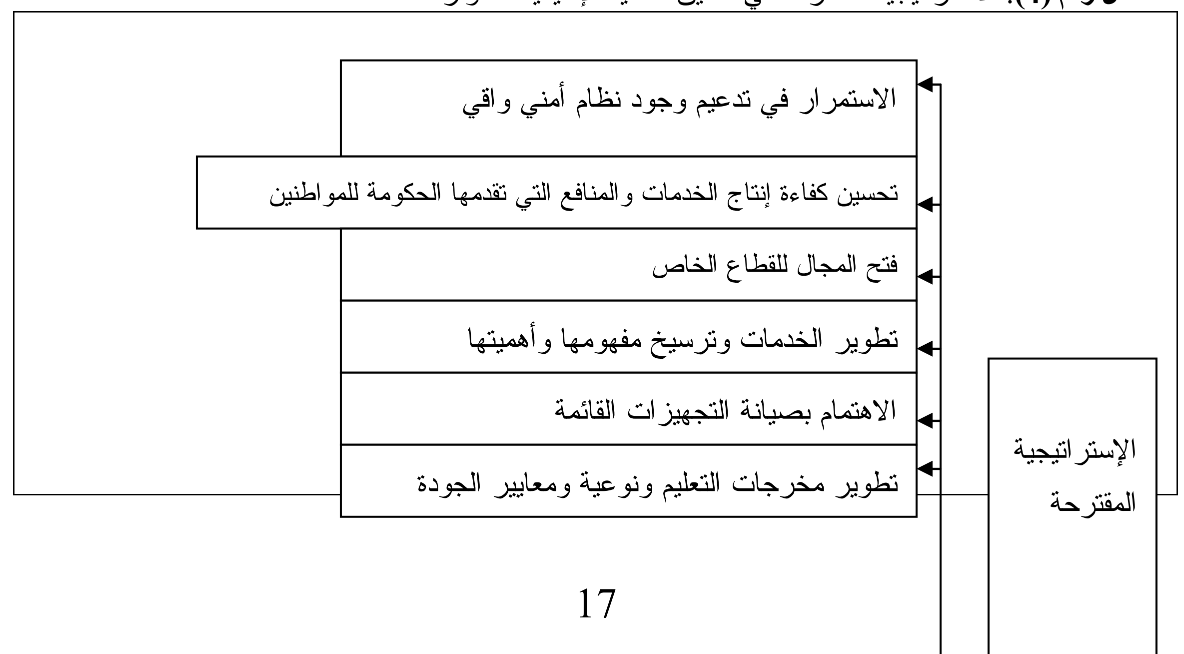
ويمكننا مما سبق، القول: أنه لم يعد المطلوب من سياسة التخطيط الإقليمي توزيع مشاكل واحتياجات الأراضي بين الدولة والوحدات المحلية، بل صار عليها أن تستبق تحولات المجتمع وتحولاته الاقتصاد،آخذة بالحسبان التطلعات إلى تنمية مستدامة كضرورة للوقاية من الأخطار بكافة أنواعها، لأن عدم تبني نموذج تخطيطي (معياري) يقارب أو يشابه التخطيط الإقليمي بمضمونه التنموي الشامل والمستدام سيؤدي إلى خلل في توزع السكان من حيث توزيع الموارد وعوائد التنمية، لهذا تضخمت العاصمة وضواحيها وتركزت فيها الاستثمارات الخاصة بالدولة.

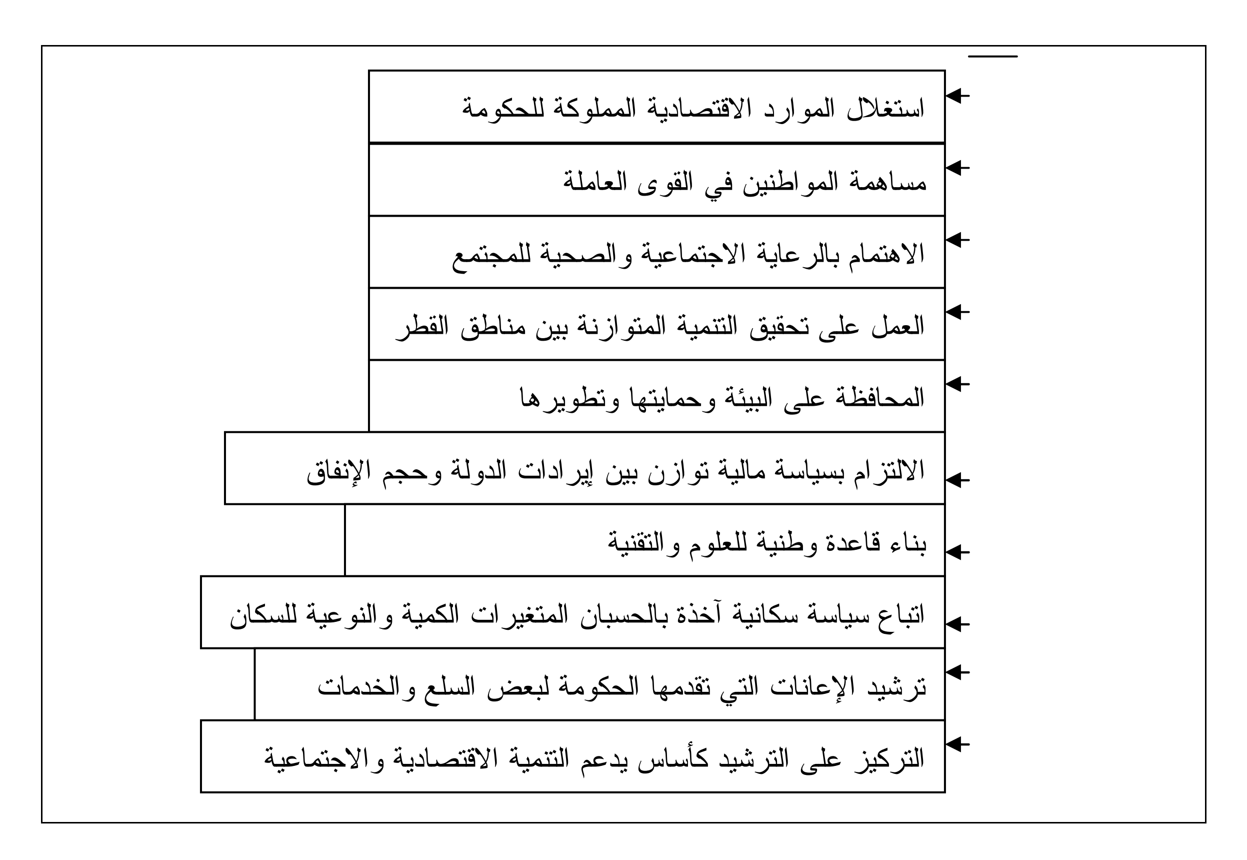
ثالثاً - الرؤية المستقبلية

لا يزال الدور الذي يقوم فيه التخطيط الإقليمي بشكل عام دون مستوى الطموح، وذلك لأن العبء الأكبر لضمان نجاح التخطيط الإقليمي لا يزال يقع على عاتق الدولة، لذلك تتطلع الرؤية المستقبلية خلال العقدين القادمين، إلى ترسيخ وإدماج البعد السكاني والمكاني في كل الاستراتيجيات والسياسات والخطط والبرامج القطاعية وعلى كافة المستويات الوطنية، والإقليمية والمحلية.

وتهدف الإستراتيجية المقترحة إلى الحد من الفقر وزيادة معدلات التشغيل واستقلال الموارد الأولية والإمكانات الاقتصادية لكل منطقة من أجل تحقيق التنمية الإقليمية المتوازنة، ونوضح ذلك من خلال الشكل رقم (4):

الشكل رقم (4): الاستراتيجية المقترحة في تحقيق التنمية الإقليمية المتوازنة





ولتحقيق هذه الإستراتيجية ، يتم الاعتماد على النهج التشاركي بين الدولة وسلطات الإدارة الإقليمية والمحلية من جهة، وبين القطاع العام والخاص والمجتمع الأهلي من جهة أخرى، وذلك ضمن إطار من التكامل والمرونة والشفافية في عملية صنع القرار وصولاً إلى الأهداف المرجوة إقليمياً، ونذكر منها الآتي:

- التعرف على الإمكانات المتاحة للمحافظة ومراكزها الإدارية؛
- تحقيق تكامل وتناسق جهود التنمية في التجمعات العمرانية بما يتوافق مع القاعدة الاقتصادية؛
- الرفع من كفاءة شبكة الطرق الحالية وتحقيق التدرج الوظيفي للشبكة؛
- تعزيز التكامل الوظيفي بين التجمعات الريفية والحضرية؛
- تأكيد العلاقات التبادلية بين الأجهزة المعنية بالتخطيط على كافة المستويات؛
- توزيع المراكز التنموية ومدى ارتباطها وعلاقاتها وأبعادها؛
- تخطيط برنامج نظام الخدمات الاجتماعية القائمة على أساس التوزيع السكاني؛
- توزيع السكان وفق الإمكانيات الاقتصادية وفرص العمل المتوقعة لكل مركز ؛
- ترجمة المخطط شبه الإقليمي المقترح إلى مشروعات قابلة للتنفيذ؛
- تطوير وتحسين الحياة العمرانية والمعيشية للسكان؛
- دور القطاعين العام والخاص في التنمية.

وسيتم تحقيق الغايات البعيدة على مدى خطتين متعاقبتين بدءً من عام 2006 ولغاية عام 2015، وذلك باعتماد مخطط طبيعي بعيد المدى يعمل على ترسيخ وإدماج البعد المكاني والسكاني في كافة الاستراتيجيات والسياسات والبرامج والمشاريع التنموية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والعمرانية والتكنولوجية، بحيث يمكن تحديد الموارد المتاحة والإمكانات الاقتصادية لكل إقليم أو منطقة في المخطط الطبيعي بعيد المدى ، بالإضافة لطبيعة التجمعات السكانية ومراكز الخدمات والبنية التحتية من أجل تطبيق برامج التنمية الإقليمية المتوازنة، وهذا ما يمكننا عكسه باستراتيجية الإقليم المتمثلة بالنقاط الآتية:

- الحد من الاختلافات الاقتصادية والاجتماعية بين الأقاليم مع توجيه التنمية إليها؛
- ضرورة تعزيز التكامل بين المناطق القروية والحضرية؛
- ضرورة تعميق مفهوم التكامل بين البيئة والتنمية المستدامة؛
- تحقيق التنمية القروية الشاملة وتكاملها مع التنمية الحضرية؛
- تحقيق التنمية العمرانية والاقتصادية بمعدلات تنعكس على الأقاليم نفسها؛
- الاستغلال الأمثل للأراضي بفرض زيادة الطاقة الاستيعابية السكنية للمناطق الحضرية؛
- توازن التنمية وعدم تركزها؛

وبالإضافة إلى ما سبق، فإنه تم إقرار مشروع قانون التخطيط الوطني والإقليمي من قبل مجلس الوزراء عام 2008 ، والذي أكد على إنشاء هيئة للتخطيط الإقليمي ، مهمتها إعداد الإطار الوطني للتخطيط الإقليمي وإنجاز المخططات الإقليمية الواردة من فروعها في الأقاليم ومتابعة إجراءات اعتمادها من المجلس الأعلى للتخطيط الإقليمي. كما أن مشروع قانون الإدارة المحلية الجديد "مشروع تحديث الإدارة البلدية في سورية" ، فيما إذا أقر، فإنه يُعد نقلة نوعية في مجال تطوير عمل الوحدات المحلية من حيث الاعتماد على نفسها في إدارة كافة شؤونها المحلية وتحملها مسؤولية التنمية بكافة جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئة.

ونشير هنا، إلى أن التقييم النصفي للخطة الخمسية العاشرة لم يصدر حتى تاريخ إعداد هذا البحث، بالرغم من صدور بعض المؤشرات لنسب التنفيذ مقارنة مع ما هو مخطط بهدف تحديد آلية المراجعة النصفية للخطة ووضع تصور أولي للتقييم النهائي ، بحيث يمكننا القول : بأن ثمّة تأخير في معظم البرامج والمشروعات والأنشطة المتصفة بالتخطيط الإقليمي والتنمية المستدامة (مصفوفة تنفيذ الخطة الخمسية العاشرة، هيئة تخطيط الدولة، سورية).

خامساً: النتائج التوصيات

هدف البحث إلى تحليل مفهوم التخطيط الإقليمي والتحديات التي تواجه هذا التخطيط في سورية بشكل عام، وبخاصة ما قبل الخطة الخمسية العاشرة وفي إطارها بشكل خاص، لأجل تقييم مدى كفاءة السياسات والبرامج المتبعة والهادفة إلى تحسين كفاءة التخطيط الإقليمي من خلال دوره وأهميته في التنمية المستدامة ومساعدة القائمين من متخذي القرار لتخطي العقبات .

وخلصنا إلى مجموعة من النتائج، نذكر منها:

* عدم اعتماد الخطط الخمسية على إستراتيجية مكانية، إذ كان ارتكازها على البعد القطاعي وتوزيع الاستثمارات على مختلف القطاعات ومن ثم التنسيق مع الوزارات المعنية بالتنفيذ المتابعة، أي عدم مراعاة البعد الإقليمي والسكاني.

* اتسم أداء التخطيط الإقليمي في سورية بغياب الإطار التشريعي والقانوني له ، مع تداخل صلاحيات واهتمامات الجهات المعنية، نتيجة تعددها وعدم وجود جهة مرجعية واحدة تعنى بشؤون التخطيط الإقليمي.
* ضعف مشاركة المجتمع المحلي في العملية التخطيطية واتخاذ القرار.
* ضرورة الاستفادة من سياسة الدعم الخارجي لقطاع التخطيط الإقليمي، بغية الوصول بصفة مطلقة إلى التنمية المستدامة التي يهدف إليها التخطيط الإقليمي بمراعاة للبعد السكاني، لأن استدامة التنمية تتأثر تأثراً مباشراً بالبعد السكاني، وفيه تتحدد فرص تحقيقها، كما تفرض شروطه أسس تحقيق التنمية المستدامة وشروطها على مستوى الاقتصاد الجزئي أو المحلي، لأنها تختلف اختلافاً كثيراً عن فرصها وشروطها على مستوى الاقتصاد الكلي والوطني.

ونقترح بناءً على ما سبق، ما يلي:

- عدم اللجوء إلى المركزية في اتخاذ القرار.
- اقتراح التشريعات والأنظمة والتعليمات الخاصة بشؤون التخطيط الإقليمي وتطويرها وربط التخطيط الإقليمي بالخطط التنموية.
- المشاركة الشعبية بأعمال التنمية والاهتمام بتنسيق الجهود المبذولة من كافة الجهات المعنية.
- تحديد حجم واتجاه التوسعات العمرانية ووظائفها العامة استناداً للعلاقة بين التجمعات العمرانية وإقليمها وتشكل هذه المرحلة الأساس الموجه في عملية التخطيط.
- الاستفادة من تجارب الدول الأخرى المتقدمة في مجال التخطيط الإقليمي.

وعليه يكون الحل الأساسي لخلق التوازن بين النمو السكاني والموارد الطبيعية من خلال إنجازات مترابطة ومنبثقة من التنمية المستدامة، نوجزها بالآتي:

* *إنجازات اقتصادية* تتجلى في تحقيق النمو الاقتصادي وزيادة الفعالية الاقتصادية والمحافظة على الاستقرار الاقتصادي وبلورة الثورة الخضراء...

* *إنجازات اجتماعية* وتتمثل في تحقيق العدالة الاجتماعية والحفاظ على الهوية وتطبيق سياسة سكانية واضحة المعالم لتحديد النسل وتنظيمه.

* *إنجازات بيئية* تتجلى في حماية البيئة وتدبير الموارد الطبيعية المتجددة والحفاظ على الموارد غير المتجددة ومواجهة التلوث وإنقاذ ما تبقى من التنوع الحيوي ومن الغابات واعتماد سياسة عقلانية في مجال الصيد البحري والبري.

وبالرغم من هذا كله، فمازالت ثمّة تحديات تواجهنا في المستقبل، لذا ولا بد من ردود مطلوبة تجاهها، نلخصها بالآتي:

الردود المطلوبة	التحديات
- خفض تكلفة الإنتاج ، - تنوع الأنشطة ، - ترشيد استخدام المال العام ، - خفض كلفة الخدمات العامة ، - إشراك جميع المناطق ، تحسين القدرة التنافسية	- الإنماء المالي - المالية العامة - المسار المجهول والنزاع الإقليمي
- دعم وحدة البلد ، - تعزيز التضامن في المجتمع ، - دعم اقتصاد المناطق	التماسك الاجتماعي
- ترشيد استعمال الأراضي ، - ترشيد استعمال الموارد ، - تجهيز المناطق	- النمو الديمغرافي والتوسع العمراني، البيئة والحاجات

وعليه :

- ترتيب الأراضي المساهمة في تعزيز وحدة الوطن والاقتصاد والمجتمع ، فالوحدة شرط أساسي لمواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي يعترض لهل البلد والتي سيواجهها مستقبلاً ؛
- ترتيب الأراضي المساهمة في تخفيف حدة الفروقات في مستويات التنمية بين مختلف المناطق من خلال اعتماد مفهوم موضوعي وحديث لمبدأ الإنماء المتوازن ؛
- تعريف إيجابي لمبدأ الإنماء المتوازن (عدم النزوع لتجزئة المناطق والعلاقة بين المركز والأطراف)؛
- المبادئ العامة لاستعمال الأراضي وترشيد استعمالها بالإضافة لحسن استعمال الموارد الطبيعية والموارد الأخرى وتوفير المال العام.



Issue 46, Year 8th 2010 العدد 46 السنة الثامنة

الحواشي

(1) **التنمية** بوجه عام، هي " التفاعل بين البشر والموارد المتاحة لهم، أي استغلال البشر لمواردهم". **والتنمية المستدامة** هي: " عملية نقل المجتمع من الأوضاع القائمة إلى أوضاع أكثر تقدماً لتحقيق أهداف محددة تسعى أساساً لرفع مستوى معيشة المجتمع ككل من كافة جوانبه عمرانياً واجتماعياً واقتصادياً، وذلك في إطار الموارد المتاحة لتأمين عملاً مستقراً، ومسكناً صحياً، ومنظومة بيئية وثقافية وإدارية توسع الخيارات للمواطنين".

(2) الإقليم: بقعة من الأرض تضم المحافظات التي تتشابه في خصائصها الطبيعية والاجتماعية والسكانية والخصائص الاقتصادية والحضارية والتاريخية، وهو مفهوم اعتباري ليس له أساس في التشريع الإداري لكنه مفيد في المنظور السكاني التنموي، غير أننا نميز بين إقليم متجانس وإقليم وظيفي وآخر تخطيطي، فالأول يعني حيز مكاني ذو خصائص متشابهة في جميع أجزاء الإقليم، ويعني الثاني حيز مكاني ذو عناصر وظيفية بينهما ارتباط وظيفي وثيق، بحيث يكون هذا الحيز المكاني مستقل عما حوله من الأماكن، ويعني الأخير حيز مكاني ذو استقلالية إدارية واحدة.

(3) **الكثافة السكانية الظاهرية**: عبارة عن نسبة عدد السكان إلى المساحة العامة للأرض بغض النظر عن طبيعة استخدامها.

(4) **الكثافة السكانية الفعلية**: عبارة عن نسبة عدد السكان إلى الجزء المعمور والمأهول من المساحة العامة للأرض.



Issue 46, Year 8th 2010 العدد 46 السنة الثامنة

المراجع

- عبد الواحد، محمد نجيب، 2007، التعليم العالي...شريك أساسي فاعل في التخطيط، أسبوع العلم 47. دمشق.
- دياب، آصف،2007، سيناريو نهوض تنموي قائم على العلم والتقانة والابتكار في سورية – أحد متطلبات التخطيط الإقليمي. أسبوع العلم 47، دمشق.
- ميّا، رولا، 2007، تقويم الواقع التنموي من خلال مؤشرات رقمية وإسقاطها على المستويين الوطني والمحلي. أسبوع العلم 47، دمشق.
- الخطة الخمسية العاشرة في سورية (2006-2010) دمشق، 2008.
- المجموعة الإحصائية السورية 2007، المكتب المركزي للإحصاء، سورية.
- خير، صفوح، "التخطيط الإقليمي والتنمية"، 2000، وزارة الثقافة.
- حميشو، عدنان،2008، محاضرات في التخطيط الإقليمي، معهد التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، دمشق.
- دلة، سام،2007، "دور التخطيط الإقليمي في التنمية المستدامة"، جامعة دمشق.
- موقع هيئة تخطيط الدولة على الانترنت www.planning.gov.sy
- الدراسة الإقليمية لوكالة جايكا اليابانية حول إقليم دمشق الكبرى، 2007،الفصل السادس.
- عابدين، يسار،2007، "دراسة حول التجمعات الحضرية في سورية" جامعة دمشق.